مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٥/٣٠

الملامـح الاقتصـادية للدسـتور الـدائم

اكد الرئيس انور السادات نقاطا هامةتتعلق بالدستور الدائم للجمهورية الذى يجرى اعداده الان . وفى ضوء هذهالنقاط وما اتجهت اليه البلاد من سياسة اقتصـادية حسبما قرره ميثـاق العملالوطنى ، وفى ضوء تجربتنا الماضية ايضا يمكن أن نتعرف على الاسس الرئيسـيةالاتية ، فى المجال الاقتصادى ، التى نرى ان يتضمنها الدستور الدائم :

■ **اولا : تحقيق الامن الاقتصـادى والاجتماعى للمجتمع** : ووسيلته الرئيسية **تحالف قوى الشعب العاملة** لزيادة الانتاج فى مختلف المجالات ، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى وزيادة نسبة التصنيع لخلق فرص متزايدة للعمل المنتج المثمر امام القوة العاملة فى الدولة ، وكفالة الضمانات امام كل مواطن فيما يتعلق بمورد كسبه وحصوله على دخل يكفل له العيش الكريم هو وعائلته ، ومعاش يطمئنه على مستقبل ايامه وعلى اسرته من بعده ، وان يجـد الخـدمات الاسـاسية كالتعليم والصحة والتدريب والامن الاقتصادى ، على هذا النحو ، يحقق الحرية الاقتصـادية والاجتماعية للمواطنين وهى جزء لا يتجزء من الحرية السياسية ، اذ لا يمكن أن نتصور مواطنا يشعر بالحرية السياسية ويمارس حقوقها التى يكفلها له المجتمع الا بتمتعه بالامن الاقتصادى والحرية الاقتصادية

■ **ثانيا : الديمقراطية الاقتصادية** : وتوامها ، بجانب الامن الاقتصادى ، **تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين وابنائهم** لكى تظهر الكفايات والقدرات الكامنة فى المجتمع ولكى لا يؤدى الجمود الطبقى الاجتماعى كما حدث فى الماضى ، الى نوع من التفرقة الاقتصـادية والاجتماعية وظهور مراكز للقوى توامها احتكار المال او النفوذ او التعليم بما يتنافى مع مفهوم الديمقراطية الاقتصادية واتاحة الفرص وتكافئها امام الجميع . ومن اهم عوامل تكافؤ الفرص ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة **بحسن توزيع الثروة والدخل القومى وما يجمع بين العدالةالاجتماعية وحوافز الانتاج والعمل .**

■ **ثالثا : التطبيق المصرى للاشتراكية** ويجبان تكونمستمدة من واقعنا المصرى وتجربتنا ومفاهيمنا : **اشتراكية** مبنية على تعاون قوى الشعب العاملة لزيادة الانتاج وعدالة توزيعه ، **توامها الايمان** : الايمان بالله وما أمرنا به سبحانه من تعاون وعمل وتكافل اجتماعى وروح

الخدمة العامة والتآزر ، والايمان بالوطن والدفاع عنه وتنمية اقتصاده ونهضته ، والايمان بدستور اخلاقى اقتصادى من أهم مقوماته أن حق كل مواطن فى العيش الكريم الحر ، يقابله وجوب بذل كل جهد فى زيادة الانتاج ورفع مستواه

واشتراكيتنا المصرية ، فى هذا الاطار ليست مبنية على تصارع الطبقات بل على التكافل الاجتماعى ، ولا على دكتاتورية الطبقة العاملة ، ولكن على الديمقراطية الاقتصادية للجميع ، وتحالف القوى العاملة لا مجال فيها لمراكز « القوى الاقتصادية » التى تنبع من الاستغلال والاحتكار ، فيها يشترك جميع افراد المجتمع فى خيرات المجتمع

وحيث ان **القطاع العام** كشكل من اشكال الاستثمار من الاهمية بمكان للنمو الاقتصادى فانه **يجب حمايته كملكية شعبية** ذات وزن كبير فى الاقتصاد القومى . وبجانب هذه الملكية العامة التى يجب كفالة حمايتها بالقانون وبنص الدستور ، فانه يجب أيضا كفالة **حماية النوعين الاخرين من الملكية** وهما من الاهمية بمكان فى النشاط الاقتصادى القومى ، وهما **الملكية التعاونية والملكية الخاصة** ، اذ ان حمايتهما حزء لا يتجزأ أيضا من الاستقرار الاقتصادى والامن الاقتصادى ، وما قد تؤدى اليه هذه الحماية من تنشيط الاقتصاد القومى

■ **رابعا : البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى** : اذ ان الدول الحديثة تعتمد على البحث **العلمى** فى مختلف المجالات ، والاخذ بأحدث اساليب التطبيق **التكنولوجى** وذلك للارتفاع بمعدل النمو الى اقصى حد ممكن ولاستغلال الموارد المتاحة

وقد اولت هذه الدول اهتماما خاصا للبحث العلمى حتى اصبح فى بعض الاحيان صناعة قائمة بذاتها ومجالا تجنب له الاموال الطائلة والجهد الكبير والاعداد الوفير .

وبلادنا ، بما لديها من موارد وفيرة ومتنوعة ، ورصيد من الفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ، وبما تستلزمه نهضتها من الارتفاع ما امكن بمعدل النمو وزيادة الانتاج لتحقيق المكاسب الاشتراكية ولمجابهة ضغط السكان ، عليها الا تألو جهدا فى دعم البحث العلمى بما يوائم مواردنا واحتياجاتنا وظروفنا . فاذا اضفنا الى كل هذه الاعتبارات ان الدفاع عن الوطن يستلزم التقدم العلمى والتكنولوجى ، فان اهتمامنا بالعلم يصبح ادعى الفن والزم .

■ **خامسا : سياستنا الاقتصادية العربية** : ان بلادنا — كجزء من الوطن العربى ، وشعبنا ، كجزء من الامة العربية ، كما لاشك سينص عليه الدستور الدائم — سترسم سياستها العربية فى ضوء هذا المبدأ الهام . **والارتباط العضوى الاقتصادى بين مصر والوطن العربى جزء لا يتجزء من أية سياسة عربية تحقق ما سينص عليه الدستور فى هذا الشأن .**

والاطار الواجب للتعاون الاقتصادى بين الجمهورية والبلاد العربية الاخرى هو التعاون الى أبعد مدى ممكن والى اى مدى ترغب فيه البلاد العربية الاخرى وفى ضوء الظروف المحلية الخاصة بمصر . وهذه البلاد وما تتبعه من سياسة اقتصادية وبما يكفل النفع المتبادل والتدرج بمقتضى مراحل مدروسة للتعاون ، كل هذا فى اطار مخطط واضح المعالم لتحقيق بند من اهم بنود دستور البلد الرائد فى الوحدة العربية .

وجدير بالذكر ان الاهتمام بهذا الامر ان كان لازما لتحقيق نص فى الدستور فانه يعتبر أيضا مسايرة للاتجاه العالمى فى المناطق المتقدمة والنامية وفى الشرق والغرب الى التكتل الاقتصادى الاقليمى الذى تلجأ اليه البلاد المتقدمة لتزداد قوة على قوة ، وتلجأ اليه البلاد النامية حتى يتاح لها النمو بمعدل مرتفع متوازن وحتى تكون مجموعات اقتصادية تصبح بها اقدر على مجابهة التيارات الاقتصادية العارمة التى تجتاح الاقتصاد الدولى .

ومن أهم الخطوات التى تمت فى طريق الوحدة العربية . قيام **اتحاد الجمهوريات العربية** ، ولا شك ان دستور الاتحاد سيتضمن مخططا للتكامل الاقتصادى بين البلاد الاعضاء فيه ، يجب ان يراعى فيه انسجاما مع روح ميثاقه ، الظروف المحلية للبلاد الاعضاء

ومن اهم ما تميز به الاتحاد ما نص عليه ميثاقه من تنسيق الخطط الامر الذى

يكفل الارتباط العضوى الاقتصادى والتكامل فى مجال الاستثمار لافى مجال التجارة فقط كما نص ايضا على أن هـذه المبادرة الوحدوية تعتبر نواة لتعاون اقتصادى عربى اعم واشمل ، ولهذا فان دول الاتحاد ، ومنها جمهورية مصر العربية قد تجد فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مجالا لتنفيذ سياسة دول الاتحاد فى العمل على تحقيق الوحدة العربية الاقتصادية الشاملة

■ **سادسا : سياستنا الاقتصادية الخارجية** : وقوامها **الحياد الاقتصادى الخارجى** الذى يتسق مع سياسة **الحياد الايجابى وعدم الانحياز** كأسلوب اختارته البلاد منذ مؤتمر باندونج . والحياد الاقتصادى الخارجى ، على هذا الاساس ليس سلبية اقتصادية ولكن بمقتضاه تعتنق الدولة مبادىء هامة تدعو اليها وتسعى الى تحقيقها ، ومن اهمها أن اختلاف النظم الاقتصادية يجب الا يقف حائلا دون التعاون الاقتصادى بين الامم وان يتحقق الامن الاقتصادى للبلاد النامية بمقاومة تيارات الاستغلال والاحتكارات التى طالما عانت منها هذه البلاد ، وان تبذل الجهود لسد الثغرة الاقتصادية بينها وبين البلاد المتقدمة ، ومن أهم مظاهر هذه السياسة أيضا تنويع **أسواق الاستيراد والتصدير والتمويل الخارجى** بما يكفل الحصول على احسن الشروط وبما يؤدى الى توثيق الروابط مع البلاد المتقدمة التى تظهر تفهما للمشاكل الاقتصادية للبلاد والتى تيسر العون الاقتصادى والفنى لها تحقيقا لاهداف التنمية ، مع عدم المساس بسيادة البلاد على مواردها الاقتصادية

هـذه المبادىء الستة تصلح اطـارا لدستور اقتصادى للبلاد اذ انها مستمدة من تجربتنا الماضية وواقعنا الحاضر ومستقبلنا المأمول . ويؤدى تطبيقها الى تحقيق ما نرجوه لشعبنا من حيـاة حرة كريمة ■

بقلم الدكتور
عبد المنعم البنا
امين عام مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية